Document: REPL.VIII/4/R.4
Agenda: 5(a)(ii)
Date: 3 October 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

دور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق–الدورة الرابعة
روما، 21–22 أكتوبر/تشرين الأول 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق لاستعراضها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجُّه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة، فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

دور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل 1

أولاً- موجز 1

ثانياً- تطور وضع البلدان المتوسطة الدخل: الآثار المترتبة على المؤسسات الإنمائية الدولية 1

ثالثاً- مهمة الصندوق للانخراط في البلدان المتوسطة الدخل 3

رابعاً. مدى توفر موارد الصندوق للبلدان المتوسطة الدخل 5

خامساً- تكييف نهج الصندوق مع البلدان المتوسطة الدخل 7

سادساً- تعزيز المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها الصندوق إلى البلدان المتوسطة الدخل 7

سابعاً- تعزيز المنتجات والخدمات المعرفية في الصندوق 9

ثامناً- تعزيز دور الصندوق في الابتكار 12

تاسعاً- معالم الطريق: التدابير الرئيسية 13

دور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل

أولاً- موجز

1- يشير التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2007 إلى أنّ الصندوق يقدم إسهاماً هاماً في الجهود التي يبذلها الكثير من البلدان المتوسطة الدخل لمعالجة قضايا الفقر الريفي. وفي موازاة ذلك، فقد أدى النمو السريع للعديد من البلدان المتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة وزيادة قدرتها على الحصول على الموارد من أسواق رأس المال الدولية إلى قيام المؤسسات المالية الدولية باتخاذ خطوات لضمان أن تبقى الحُزم المالية التي تقدمها لهذه البلدان جذابة. وتضيف المؤسسات المذكورة القيمة إلى برامج الحد من الفقر من خلال تعميق المحتوى المعرفي لمبادراتها. وينبغي أن يتكيف الصندوق على نحو مماثل نظراً لاستمرار أهمية ما يقدمه من دعم للحد من الفقر الريفي واستمرار اهتمام البلدان المتوسطة الدخل بقيامه بتوفير هذا الدعم. وينبغي على الصندوق، كي يعزز المساهمات التي يقدمها إلى هذه البلدان، أن يضمن مواءمة شروطه الإقراضية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وزيادة كفاءة عملياته، وبناء قدرته لتزويدها بما تبحث عنه من معارف وبرامج مبتكرة. وتشمل هذه الوثيقة توصيات في هذه المجالات لتمكين الصندوق من تحقيق ما بوسعه من مساهمة في الحد من الفقر الريفي في البلدان المتوسطة الدخل، ومن بين هذه المجالات استعراض معايير الإقراض؛ والتغييرات في الإجراءات التشغيلية لتصميم البرامج وتنفيذها؛ ووضع معايير لتقييم استمرار الاحتياجات من القروض، واستمرار تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق لتشمل السمات ذات الصلة على نحو خاص بالبلدان المتوسطة الدخل.

ثانياً- تطور وضع البلدان المتوسطة الدخل: الآثار المترتبة على المؤسسات الإنمائية الدولية

2- يعيش ثلث فقراء العالم في البلدان المتوسطة الدخل، معظمهم في المناطق الريفية. ووفقاً لمؤشرات التنمية العالمية لعام 2005 الصادرة عن البنك الدولي[1]، يندرج 94 بلداً ضمن قائمة البلدان المتوسطة الدخل، 77 منها أعضاء في الصندوق. والدخل الفردي في البلدان التي تحتل رأس القائمة، أي البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (كالمكسيك مثلا يبلغ الدخل الفردي فيها 310 7 دولار أمريكي) أعلى بخمس أو بست مرات من تلك التي في ذيل القائمة، أي البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (مثل سري لانكا التي يبلغ الدخل الفردي فيها 160 1 دولار أمريكي).

[1] لأغراض مناقشة المسائل التقنية في هذه الوثيقة، يشير مصطلح "البلدان المتوسطة الدخل" إلى الدول الأعضاء السبعة وخمسين المؤهلين للاقتراض من الصندوق بشروط متوسطة أو عادية. (أما الدول العشرون الباقية، والتي تعتبرها مؤشرات التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل، هي جميعاً من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وتبقى مؤهلة للحصول على قروض من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية).

3- شهد العقد الماضي تسارع معدلات النمو في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، حيث أسهم ذلك، إضافةً إلى زيادة توفر المهارات والخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة اقتصاداتها، في زيادة قدرتها على جمع الموارد المالية من أسواق رأس المال الدولية بأسعار فائدة تماثل تلك التي تقدّمها المؤسسات المالية الدولية.

4- دفع تطور البلدان المتوسطة الدخل بالمؤسسات الإنمائية الدولية إلى أن توضح وتنقح استراتيجياتها المخصصة لدعم هذه البلدان. وقد بدأت وثائق السياسات التي يعدها كل من البنك الدولي[2] ومصرف التنمية الأفريقي[3] ومصرف التنمية الآسيوي[4] مؤخرا بمعالجة هذه القضايا. واتسمت الاستجابات حتى الآن بعدد من السمات المشتركة سيكون لها تأثير على نهج الصندوق:

- ثمة اتفاق في الآراء على ضرورة أن تواصل المؤسسات المالية الدولية انخراطها في هذه المجموعة من البلدان، نظراً لبقاء مستويات مرتفعة من آثار الفقر فيها؛
- يجب على المؤسسات المالية الدولية، كي تواكب التطورات في هذه البلدان، أن تحدد أسعار الفائدة عند مستويات مماثلة للقروض المقدمة من مصادر أخرى، وتوفر مجموعة من المنتجات المالية، وتبسّط شروطها الإقراضية وإجراءاتها لخفض تكاليف المعاملات؛
- بالنسبة للكثير من هذه البلدان، ونظراً إلى قدرتها على الوصول إلى الموارد المالية، تتمثل القيمة المضافة للمؤسسات المالية الدولية في ما لديها من معرفة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وثمة اتفاق واسع في الآراء على ضرورة الاستثمار في تعميق هذه المعرفة ونشرها بصورة أكثر فعالية؛
- قد تلعب الخدمات المصرفية دوراً محدوداً عند توفيرها بصورة منفردة، إلا أنها تبقى الأكثر فعالية عند اقترانها بالتمويل.

5- يحتاج الصندوق، سواء من حيث قاعدة أعضائه أو مكانته ضمن البنيان الإنمائي ، إلى التكيف مع الحالة الناشئة للبلدان المتوسطة الدخل. وقد تم الاعتراف بذلك في برنامج عمل أكرا الذي أيد ضرورة تكييف الالتزامات المتفق عليها في أكرا مع ظروف البلدان المختلفة، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل[5]. **وتهدف هذه الوثيقة بالتالي إلى وضع قاعدة للصندوق، أسوةً بما تفعله المؤسسات المالية الدولية الأخرى، لاستكشاف سبل خفض تكاليف معاملاته المالية، وتعميق المحتوى المعرفي لديه وقدرته على تقديم الدعم للحد من الفقر الريفي في ظل التطورات السريعة التي تشهدها بلدانه الأعضاء المتوسطة الدخل.**

[2] النتائج الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل: تقييم لدعم البنك الدولي، مجموعة التقييم المستقل، 2007.
[3] يجري حالياً إعداد الإطار الاستراتيجي لمصرف التنمية الأفريقي لدعم البلدان المتوسطة الدخل.
[4] تعزيز دعم مصرف التنمية الآسيوي للبلدان المتوسطة الدخل والمقترضين من الموارد الرأسمالية العادية: التقرير المرحلي الأول، يناير/كانون الثاني 2008.
[5] "برنامج عمل أكرا"، التطلع إلى الأمام، الفقرة 28. أكرا، 4 سبتمبر/أيلول 2008.

ثالثاً- مهمة الصندوق للانخراط في البلدان المتوسطة الدخل

6- تؤكد اتفاقية إنشاء الصندوق، وسياسات الإقراض ومعاييره والإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010 جميعها على أنّ مهمة الصندوق في التصدي للفقر الريفي وثيقة الصلة بالبلدان المتوسطة الدخل. رغم أنّ البلدان المتوسطة الدخل قد حافظت على معدل نمو مرتفع، ما زالت مناطقها الريفية تأوي أعداداً كبيرة من الفقراء.

الإطار 1: الفقر الريفي في البرازيل

إنّ الدخل الفردي في البرازيل البالغ 550 3 دولار أمريكي في عام 2005 (حسب مؤشرات التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي) يضعها ضمن قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. غير أنه وكما أشار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (الذي استعرضه المجلس التنفيذي للصندوق في 11 سبتمبر/أيلول 2008)، فلا بد من الخروج من "دوامة الفقر التي يعمل على إدامتها الافتقار لمصادر مستدامة للدخل والعمالة لفقراء الريف". وتعتبر الزراعة الأسرية مهمة في البرازيل، إذ أنها تشمل 85 في المائة من المَزارع و 30 في المائة من المناطق الصالحة للزراعة و 38 في المائة من الإنتاج الزراعي و 50 في المائة من الاستثمار الزراعي كما يشتغل فيها نحو 14 مليون شخص في أكثر من 4 ملايين مزرعة. وينتشر الفقر على نطاق واسع في البلاد، وعلى الرغم مما أحرز من تقدم مؤخراً، فهو ما يزال منتشراً بمستويات عالية، ولا سيما في المناطق الريفية ومناطق الشمال الشرقي، التي يوجد فيها أعلى معدل لانتشار الفقر. وفي عام 2004، كان 7.5 في المائة من السكان يكسبون أقل من دولار واحد في اليوم، وكانت نسبة الذين يكسبون أقل من دولارين يومياً 21.2 في المائة من مجموع السكان. وتتمثل المشاكل الرئيسية التي تواجه صغار المزارعين في الوصول المحدود إلى الموارد الزراعية مثل الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها من الأصول؛ وضعف البنى الأساسية؛ وعدم كفاية خدمات الدعم؛ وأوجه القصور المؤسسية والتنظيمية؛ ومحدودية التعليم أو انعدامه وهي تعمل جميعاً على الحد من قدرة المزارعين على الابتكار. ويصعب على المزارعين دخول أسواق نشطة نظراً لصعوبة قيامهم بتوفير إمدادات موثوقة من المنتجات ذات جودة تلبي المواصفات بكميات كبيرة. ولذا فقد استهدف البرنامج المعتمد للصندوق في البرازيل بصورة منتظمة صغار المزارعين، وعالج القيود التي تعيقهم. بيد أن تقييم البرنامج القطري أشار إلى نتائج محدودة في مجال إدارة المعرفة، وحوار السياسات، وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة للمشروعات. كما أنّ الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج الأفريقي الأمريكي اللاتيني، وفيدأفريكا وفيدأمريكا؛ وبرنامج الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا والمحيط الهادي وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية لرصد وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن تساعد على بناء قدرة موظفي مشروعات الصندوق على تقييم وتنظيم أساليب مبتكرة للتعامل مع الفقر الريفي. وستنشر المعلومات عن تجربة الصندوق في البرازيل من خلال الرسائل الإخبارية، والكتيبات، ووسائل الإعلام القائمة على الإنترنت، وموقع الصندوق على الإنترنت، وبوابة الفقر الريفي لضمان التشارك في المواد ذات الصلة مع المشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق في جميع أنحاء العالم. وسوف يشتمل المشروعان المقترحان لعام 2009 – في مناطق بياوي وبارايبا شبه القاحلة – على نهج التنمية الإنتاجية وتقديم الدعم لتوليد المعارف عن المناطق شبه القاحلة ونشرها مع مؤشرات لرصد النتائج. وكجزء من مجمل نهج "الحزمة" لهذا البلد المتوسط الدخل، سيتم تمديد منحة لتسهيل حوار السياسات المتعلق بزراعة الحيازات الصغيرة على الصعيدين الوطني والدولي فيما بين بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وضمن إطار التعاون الشامل فيما بين بلدان الجنوب.

7- وفي كثير من الحالات، يستند تركيز الفقراء الريفيين على أساس إقليمي أو عرقي، وقلما استفاد هؤلاء من زيادة الثروة في المراكز الحضرية التي تنمو بسرعة (انظر الإطار 1 أعلاه). وفي بعض الحالات،

مثّل اتساع الفجوة بين الفقراء الريفيين والسكان الحضريين مصدراً لاضطرابات مدنية تهدد المجتمع بأسره.

8- **الأساس المنطقي القطري.** بالنسبة للعمليات القطرية، تعتبر البلدان المتوسطة الدخل أنّ جهود الصندوق الرامية إلى مساعدتها في معالجة قضايا الفقر الريفي تنطوي على قيمة مضافة كبيرة. وثمة عدد من العوامل المؤثرة في هذا الصدد. فأولاً، يُعتبر الصندوق منفتحاً على وجهات نظر الحكومات واقتراحاتها، وقادرا على الاستجابة بطريقة مرنة. ويمكّن ذلك الصندوق من دعم البرامج الرائدة الابتكارية بغية وضع نهُج يمكن أن تقوم الحكومات أو الجهات المانحة الأخرى بتوسيع نطاقها. وثانياً، تمثل التنمية الريفية مجالاً توليه الحكومات اهتماماً متزايداً (لا سيما في ظل الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية) ولكنها كثيراً ما تشعر بعدم قدرتها على وضع برامج عملية لها. ويستطيع الصندوق، مستفيداً من خبرته التشغيلية في كافة أرجاء العالم النامي، أن يساعد في وضع برامج ناجحة في المناطق الريفية، وذلك مثلاً في مجال دعم بناء القدرات لدى المنظمات المحلية والمجتمعية، بما فيها منظمات المجتمع المدني؛ وإنشاء نظم فعالة لإدارة المياه؛ وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية الريفية، وزيادة الإنتاجية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ثالثاً، لدى الصندوق استعداد لدعم البرامج في المناطق الصعبة والخطرة التي "لا يريد أي أحد آخر الذهاب إليها". رابعاً، لقد برهن نموذج عمل الصندوق على فعاليته في البلدان المتوسطة الدخل حيث حصل أكثر من 80 في المائة من البرامج والمشروعات التي ينفذها الصندوق فيها على تقدير مرضٍ من حيث أثرها الإنمائي[6]. ويمثل الدعم المقترح تقديمه إلى موريشيوس (انظر الإطار 2 أدناه) الكثير من هذه الجوانب المتعلقة بالقيمة المضافة التي يقدمها الصندوق للبلدان المتوسطة الدخل.

الإطار 2: معالجة البطالة الريفية في موريشيوس

من خلال برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية في موريشيوس، ساعد الصندوق حكومة موريشيوس في حشد مجموعة من الأنشطة والتمويل لمعالجة القضايا الرئيسية للتنمية الريفية. وقد طُوِّر البرنامج على مدى العامين المنصرمين لمعالجة ما يترتب على الاقتصاد من آثار نتيجة الإلغاء التدريجي للمعاملة التفضيلية الممنوحة للسكر والنسيج وارتفاع أسعار الوقود. وقد أدت مشكلة السكر وحدها إلى إلحاق 500 6 من العمال الريفيين بصفوف العاطلين عن العمل. لا يوجد حل سهل لهذه المشاكل، ويعمل الصندوق مع الحكومة على وضع خطط مختارة للعمالة ضمن إطار الإنفاق المتوسط الأجل بهدف تنويع الإنتاج الزراعي بعيداً عن السكر، وإنتاج منتجات غذائية ذات جودة لقطاع السياحة، الذي يعتمد كثيراً على الاستيراد في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذالك، ينظر البرنامج في التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، بما في ذلك حماية الشعب المرجانية وتنمية بعض الأنشطة المختارة لتربية الأسماك في البحيرات. ويقدم الصندوق قرضاً بشروط عادية بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي، غير أنّ حكومة موريشيوس جعلته متوقفاً على قيام الصندوق بخفض سعر فائدته ليتماشى مع الأسعار الحالية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويشارك الصندوق أيضاً في تمويل المشروع من خلال منحة قيمتها 000 400 دولار أمريكي، وحصل على موافقة على منحة قيمتها 000 700 دولار أمريكي من خلال مرفق المنح الصغيرة المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنحة من حكومة أستراليا الغربية قيمتها 000 375 دولار أمريكي لمكون مصائد الأسماك.

[6] التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2007، الجدول 15.

9- **القدرة على نقل المعرفة على نطاق العالم.** يتمثل أحد الجوانب الهامة لعمل الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل في توليد المعرفة، بما في ذلك بشأن النهُج الابتكارية، ونقلها إلى البلدان النامية الأخرى. ويعتبر نقل المعرفة عملية ذات اتجاهين يستفيد منها كل من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وقد قُدّمت معظم قروض الصندوق إلى إقليم أمريكا اللاتينية بشروط عادية، بما فيها القروض التي قدمها في السنوات الأخيرة إلى كل من الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، والسلفادور، وغواتيمالا، والمكسيك، وبنما، وبيرو، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وإضافةً إلى نقل المعرفة داخل الإقليم، لدى الصندوق القدرة على نقل المعرفة فيما بين الأقاليم المختلفة، سواء إلى البلدان المتوسطة الدخل الناشئة أو الدول الأعضاء الأخرى. وهكذا ترتبط قدرة الصندوق على اكتساب المعرفة ونقلها إلى جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إلى البلدان المنخفضة الدخل، جزئياً بالتزامه بتقديم القروض بشروط غير تيسيرية إلى البلدان المتوسطة الدخل.

10- **ضرورة إحداث تغيير في النهج.** كما هو الحال لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يحتاج الصندوق إلى تعزيز منتجاته في عدد من النواحي:

- المنتجات المالية الأكثر قدرة على المنافسة. رغم أنّ الصندوق عدّل أسعار الفائدة لديه أسوةً بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فهو لا يقدّم إلى المقترضين إلا منتجاً إقراضياً واحداً بفترات سماح وآجال استحقاق وعملات ثابتة لا تعبر بالضرورة عن التعقيد المتزايد لإدارة الأصول والخصوم من قبل حكومات البلدان المتوسطة الدخل.
- ثمة حاجة وإمكانية لتعزيز الفعالية سواء في البلدان المتوسطة الدخل أو في غيرها من البلدان الأخرى.
- تعزيز الحضور القطري للصندوق في البلدان المتوسطة الدخل. ويترجم ذلك من خلال زيادة معرفة الصندوق بالبلد المعني، وإقامة علاقات أوثق وأكثر استمرارية مع العملاء كقاعدة لتطوير الأعمال.
- استرجاع خبرات الصندوق الكبيرة المتعلقة بالمشروعات وإدارتها بصورة أكثر منهجية لإنشاء مصدر للمعرفة على نطاق المؤسسة ككل. وتسعى البلدان المتوسطة الدخل إلى نقل المعارف العالمية والإقليمية من المؤسسات المالية الدولية وهو موضع ترحيب لديها لا سيما في المجالات الصعبة التي يركز عليها الصندوق. وقد حدّد تقييم صدر مؤخراً بشأن استجابة الصندوق للتقييم الخارجي المستقل لعام 2005 إدارة المعرفة بوصفها مجالاً يمكن تحقيق مزيد من التقدم فيه في إطار خطة العمل.[7]

رابعاً. مدى توفر موارد الصندوق للبلدان المتوسطة الدخل

11- أنشئ الصندوق بوصفه مؤسسة قائمة على العضوية لمساعدة جميع الدول النامية الأعضاء في معالجة قضايا الفقر الريفي. وقام مع مرور الوقت بخدمة عملائه من جميع البلدان بدءاً بأفقر الدول الهشة ووصولاً إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وتقر مهمة الصندوق بأنّ لديه مجموعة من البلدان

[7] تقييم خطة عمل الصندوق: مسودة تقرير، من إعداد Freeman و Bie، 14 يونيو/حزيران 2008. الصفحتان 42 و43.

المقترضة ذات مستويات دخل أعلى بكثير مما يؤهلها للاقتراض بشروط تيسيرية بالكامل، بيد أنّ قضايا الفقر الريفي فيها تستحق انخراطاً متواصلاً، ولذا تتضمن مهمة الصندوق "التدرج" في شروط تقديم القروض من تيسيرية للغاية فمتوسطة فغير تيسيرية على أساس تغير مستويات الدخل الفردي. وذلك هو الأساس الذي تستند إليه الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل البنك الدولي (انظر الإطار 3). وحيث لا يمتلك الصندوق نهجاً رسمياً كما لدى البنك الدولي، تتلخص الممارسة المتبعة فيه حالياً في عدم حصول البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع على قروض. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ظلت جميع الدول الأعضاء التي تحصل على قروض من الصندوق بشروط متوسطة أو عادية، مؤهلةً في الوقت نفسه للحصول على قروض من البنك الدولي إما بشروط المؤسسة الدولية للتنمية، أو بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو بمزيج منهما.

12- لا بد من النظر فيما إذا كان من الضروري القيام بهذا التدرج في الشروط من تيسيرية للغاية فمتوسطة فعادية، وهي الممارسة المتبعة حالياً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (انظر الإطار 3) بينما ينظر مصرف التنمية الآسيوي في اتباعها. ولا يشمل نموذج البنك الدولي للإنشاء والتعمير مستوى فاصلاً واحداً، بل بالأحرى عتبة لفتح نقاش مع البلد المعني. ويجدر ملاحظة أنّ الممارسة التي يتبعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لن تؤثر على أي من البلدان التي تقترض حالياً من الصندوق.

الإطار 3: أسلوب التخرّج من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وفقا لسياسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإنّ تخرّج بلد ما برفع اسمه من قائمة المقترضين هو انعكاس لإنجازاته في بلوغ مستوى معين من التنمية والقدرة الإدارية والوصول إلى أسواق رأس المال. وتنص هذه السياسة أيضاً على أنّ تخرّج البلد من قائمة مقترضي البنك لا يعني أنّ عملية التنمية فيه قد استُكملت. فعندما يصل بلد إلى المستوى المرجعي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، يقوم البنك بتحليل مدى استعداده للتخرّج بناءً على مدى قدرته على الوصول إلى أسواق رأس المال وما أحرزه من تقدم في إنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. ويبلغ المستوى الحالي للدخل الفردي الذي يشرع البنك الدولي للإنشاء والتعمير عنده بعملية التخرّج 465 6 دولاراً أمريكياً (اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2008). وبوجه عام، يؤدي بلوغ الدخل الفردي في بلد ما المستوى المعين إلى البدء باستعراض حالة التنمية فيه، بما يشمل مدى قدرته على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية بشروط معقولة، ومدى التقدم الذي أحرزه في إنشاء المؤسسات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبموجب هذه المبادئ التوجيهية، ما زالت المكسيك، التي يبلغ الدخل الفردي فيها 890 7 دولاراً أمريكياً تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وينتهج البنك الدولي للإنشاء والتعمير نهجاً مرنا في تحديد سرعة التخرج. ووفقاً لمعايير الإقراض الجديدة لدى البنك، عادةً ما يتخرّج البلد المعني فعلاً في غضون خمس سنوات من وصوله عتبة التخرّج. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تخرج العديد من البلدان من البنك، كان آخرها الجمهورية التشيكية وسلوفينيا، ولا يقترض أي منهما من الصندوق. وتبقى البلدان المتخرّجة من البنك مؤهلةً للاستفادة من عمليات مؤسسة التمويل الدولية لسنوات عديدة.

خامساً- تكييف نهج الصندوق مع البلدان المتوسطة الدخل

13- **هناك دليل واضح[8] على أنّ الصندوق يسهم مساهمة مفيدة في جهود العديد من البلدان المتوسطة الدخل لمعالجة قضايا الفقر الريفي.** ويتلاءم نموذج العمل الأساسي في الصندوق جيداً مع مصالح البلدان المتوسطة الدخل، ويتيح إقامة شراكة حقيقية معها في وضع البرامج، وملكية حكوماتها للمشروعات، ومشاركة الصندوق في مشروعات رائدة أو مبتكرة قد يصعب على حكوماتها أن تقوم بها بدونه. ومن الواضح أنّ الوضع آخذ في التطور وأنّ البلدان المتوسطة الدخل تتطلع للحصول على خدمات إضافية من الصندوق. وهي تريد بوجه خاص أن يوفر الصندوق منتجات مالية أكثر تنوعاً وفعالية، ومحتوىً معرفياً أعمق، ويقوم بدور وسيط المعارف بصورة أكثر فعالية، وأن يقدم مزيداً من الدعم للابتكار.

14- وتكمن قوة الصندوق في أنه يوفر مجموعة من الخدمات في مقدمتها منتجات القروض والمنح، وفي كونه تحالفاً من الحكومات، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني لدعم برامج محددة للحد من الفقر الريفي. وما تزال حكومات البلدان المتوسطة الدخل تريد هذه الخدمات، ولكن كجزء من حزمة متكاملة. وقد تكون هناك حالات خاصة جداً يمكن فيها إجراء أنشطة تسدد تكاليفها، ولكن تشير خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى عدم وجود سوق على استعداد لتطوير منتجات وفقاً لهذه الأسس[9]. بيد أنه يوجد دور للبرامج التعاونية من النوع المذكور في حالة تايلند (انظر الإطار 4)، حيث يمكن أن يحشد الصندوق مساهمات عينية من قبل بلدانه الأعضاء ذات الدخل المتوسط كي تستفيد من خدماته المعرفية على نطاق أوسع. وسيواصل الصندوق رصد ما لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى من خبرات ودروس في هذا المجال ويستفيد منها.

سادساً- تعزيز المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها الصندوق إلى البلدان المتوسطة الدخل

15- **مستويات الإقراض الحالية.** يخصص الصندوق حالياً ما يصل إلى 20 في المائة من مجموع التزاماته إلى البلدان المتوسطة الدخل خلال فترة التجديد الواحدة، بما يتمشى مع التزامه بتقديم معظم موارده بشروط تيسيرية. ويتواتر تقديم القروض إلى البلدان المتوسطة الدخل بمعدل قرض واحد تقريباً في كل فترة تجديد لصالح أكبر سبعة أو ثمانية بلدان منها، وقرض واحد في كل فترتي تجديد لصالح البلدان العشرة أو الاثني عشر الأصغر من بينها (انظر الجدول أدناه). ولا يختلف ذلك عن مستويات الإقراض لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى المنخرطة في الزراعة والتنمية الريفية.

[8] التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2007، الجدول 15.

[9] في حين أن لدى البنك الدولي برنامجاً للمساعدة التقنية المسددة التكاليف في المملكة العربية السعودية حيث يقدم لها الخبرة في مجالات خصخصة الاتصالات، اقتصر بوجه عام استعداد البلدان للدفع مقابل هذه الخدمات على تغطية تكاليف موظفيها كما هو الحال في تايلند، وذلك على سبيل الإسهام في العمل التحليلي المشترك مع البنك الدولي.

قروض الصندوق إلى البلدان المتوسطة الدخل (2004-2006)

	بملايين الدولارات الأمريكية، بالقيمة الحالية	النسبة المئوية
جميع قروض الصندوق	1 416.3	100
قروض الصندوق إلى البلدان المتوسطة الدخل	254.7	18
بشروط متوسطة	81.1	6
بشروط عادية	173.6	12

16- وينبغي أن ينظر الصندوق في تعزيز منتجاته المالية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل في أربعة مجالات:

(أ) **الحفاظ على أسعار فائدة عادية للقروض يمكن مقارنتها بما تقدمه المؤسسات المالية الدولية الأخرى.** كان لدى 18 بلداً من بين 48 من البلدان الأعضاء في الصندوق المؤهلة للحصول على قروض بشروط عادية حافظةٌ جارية في منتصف عام 2008. وكان الاقتراض يظهر في معظم هذه الحوافظ عندما كانت البلدان المعنية مؤهلة للحصول على قروض بشروط متوسطة أو تيسيرية للغاية قبل أن تتدرّج منذئذ لتصبح مؤهلة للحصول عليها بشروط عادية. ومن الواضح أنّ النمو السريع للدخول في البلدان المتوسطة الدخل قد نقل وسوف ينقل عدداً متزايداً من هذه البلدان إلى أسعار فائدة وآجال استحقاق بشروط أقل تيسيرية، حيث حصل كل من الأرجنتين، والبرازيل، والسلفادور، والمكسيك، وتونس، وتركيا، على سبيل المثال، على قروض من الصندوق بشروط عادية خلال فترة التجديد السادس. ويبقى تعديل شروط الإقراض ومواءمتها مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى (وفقاً للممارسة المتبعة حالياً) سمة هامة من سمات نهج الصندوق تجاه البلدان المتوسطة الدخل.

(ب) **تقديم طائفة أوسع من المنتجات المالية للبلدان المتوسطة الدخل.** ويشمل ذلك استعراض التغييرات المحتملة في فترات السماح وآجال الاستحقاق والمنتجات المالية البديلة (أي بدائل عما يقدمه الصندوق من قروض ومنح طويلة الأجل معينة بحقوق السحب الخاصة). يمكن تغيير فترات السماح وآجال الاستحقاق ضمن الإجراءات المالية القائمة ويمكن أخذ ذلك في الحسبان لدى وضع التوقعات المالية للصندوق. إن زيادة المرونة بخصوص فترة السماح الحالية البالغة ثلاث سنوات بالشروط العادية، التي تبدأ من موعد سريان القرض، أمر قد يعود بالفائدة على المقترضين، ويمكن أن ينظر الصندوق في استحداث خيار فترات سماح من خمس سنوات (كما هو مطبق حالياً في القروض ذات الشروط المتوسطة) للمشروعات الابتكارية (التي تتطلب عادة مهلة طويلةً لبدئها) الممولة من خلال قروض بشروط عادية. ويمكن الإبقاء على فترة السماح الأقصر للمشروعات التي هي عبارة عن عمليات متابعة في الأساس، من قبيل عمليات توسيع نطاق برنامج إنمائي ليشمل منطقة جديدة مثلاً. وبالمثل يمكن أن ينظر الصندوق في مجموعة خيارات آجال الاستحقاق التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير حالياً للمقترضين. كما يمكنه، على المدى المتوسط، أن ينظر في منتجات مالية بديلة مثل تخصيص مرفق للتعامل مع العمليات التي تجري مع القطاع الخاص (كما ورد في وثيقة "استجابة الصندوق للدور الناشئ للقطاع الخاص [الوثيقة REPL./VIII/4/R.6]) التي ستكون جذابةً بصفة خاصة ضمن البلدان المتوسطة الدخل، وذلك بدلاً من تقديم خيارات عملات بديلة عن حقوق السحب الخاصة في هذه المرحلة.

(ج) **خفض تكاليف معاملات الاقتراض من الصندوق.** يجب القيام بالمزيد من الاستعراض لتكاليف معاملات إعداد القروض وتنفيذها، ويمكن خفض هذه التكاليف، على الأقل فيما يخص التوريد والإدارة المالية خلال التنفيذ، إذا ما استخدَمت المؤسسات المالية الدولية بصورة أكبر النظم القطرية للبلدان المتوسطة الدخل (مما يشكل دعماً بالتالي لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا). وقد يرغب الصندوق في أن ينظر في هذه الخيارات على وجه التحديد في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات في البلدان المتوسطة الدخل.[10] ويمكن تبسيط الإجراءات للمشروعات التي تنطوي على التكرار. وبوجه خاص، يعتبر متطلب تقييم المشروعات قبل تمويل المرحلة الثانية مجالاً يمكن فيه توفير الكثير من الوقت والتكلفة من خلال التطبيق الانتقائي بدلا من التطبيق العام (إلا إذا أشار الإشراف إلى أداء مرض بالكامل خلال المرحلة الأولى). بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ الصندوق يعمل في مناطق صعبة للغاية، وأن معظم المؤسسات المالية الدولية تستغرق الكثير من الوقت في إعداد مشروعات تستهدف معالجة الفقر الريفي. كما يركز الصندوق بوجه خاص على العمليات التشاركية وعلى إشراك أصحاب المصلحة المحليين في التصميم والتنفيذ.

(د) **خفض تكاليف إعداد الاستراتيجيات القطرية للصندوق في البلدان المتوسطة الدخل ذات البرامج الصغيرة.** تُصمَّم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج للبلدان التي يوجد للصندوق فيها حافظة كبيرة من المشروعات الجارية والمزمعة، وهي برامج ملائمة لهذه البلدان. وبالنسبة لمعظم البلدان المتوسطة الدخل التي ينفذ فيها مشروع واحد فقط خلال فترة التخصيص الواحدة، قد يتمثل البديل الأنسب في إصدار وثيقة أقصر، تركِّز على الوضع الخاص للفقر الريفي في البلد المعني وتحدِّد استراتيجية الصندوق والبرامج (بما في ذلك المنتجات المعرفية) والطرائق التي تركز على مطالب محددة، كمذكرة موجزة من خمس صفحات عن الشراكة القطرية على سبيل المثال.

سابعاً- تعزيز المنتجات والخدمات المعرفية في الصندوق

17- لدى الصندوق طائفة واسعة من منتجات المعرفة، تعتمد إلى حد كبير على المشروعات التي يدعمها، وتوفر مصدرا من مصادر التعلم للبلد المعني ولموظفي الصندوق وللبلدان الأخرى. ويجري دعم ذلك وتعزيزه باستخدام تمويل الصندوق للمنح لتعزيز أنشطة مختارة في مجال بناء القدرات وإيجاد المعرفة ونقلها داخل البلدان أو فيما بينها. وتشتمل قاعدة المعارف على الصعيد القطري على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، التي ترمي في المقام الأول إلى التوصل إلى توافق في الآراء (وملكية قطرية) بشأن النهج الاستراتيجي الذي ينبغي اتباعه وكيفية دعمه من خلال القروض التي يقدمها الصندوق. وتتمثل نقطة البداية لهذه البرامج في نظرة عامة على واقع الفقر الريفي في البلد المعني، وهي تتضمن أيضا تحليلاً مفصلاً للقدرة المؤسسية داخل البلد التي يمكن أن تشكل أساساً لحوار السياسات.

18- وتُدعم قاعدة المعارف البرامجية على المستوى القطري بعدد محدود من الدراسات التحليلية القائمة بذاتها (مثل الاستعراضين الإقليميين للفقر الريفي اللذين أجريا مؤخراً بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة

[10] نظراً إلى أنّ الصندوق يعمل غالباً في المناطق الريفية من خلال عقود صغيرة متعددة للتوريد، فقد يثير الانتقال إلى النظم القطرية جدلاً أقل بكثير مما يثيره لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

للأمم المتحدة)، ومن المؤتمرات والأحداث الإقليمية لتبادل المعارف المكرسة خصيصاً لنشر منتجات معرفية معينة. ومن الأمور التي تحظى بأهمية متزايدة هي رعاية الصندوق لشبكات إقليمية (مثل برنامج الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا والمحيط الهادي وفيدأمريكا) من أجل ربط مشروعاته على المستوى الإقليمي وإفساح المجال للتعلم عبر الأقاليم أمام الموظفين المشاركين وغيرهم. كما يقوم مكتب التقييم في الصندوق بإصدار تقييمات مختارة على مستوى البلدان والمشروعات، من منظور المساءلة والتعلم، وهي تشكل جزءاً من تقييم سنوي أوسع لتقييم فعالية الصندوق من خلال التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وتغني هذه المنتجات المحتوى المعرفي الذي لم يُنظم بعدُ رسمياً بشأن ما تبحث عنه البلدان المتوسطة الدخل المقترضة من الصندوق، وكيفية نقل هذا المحتوى لاحقاً بفعالية سواء من الصندوق إلى هذه البلدان أو، بدعم من كل من الصندوق والبلدان المتوسطة الدخل، فيما بين هذه البلدان نفسها.

19- **استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق.** تقترح الاستراتيجية برنامجاً شاملاً لزيادة تعلم الصندوق مما يمارسه من أنشطة إنمائية ليصبح منظمة تقوم على المعرفة بشكل أكبر. وهي تشمل مجموعة واضحة من الأهداف ونهُجاً واسعة النطاق لتحقيقها، من خلال تحديد المواضيع الأساسية للمعرفة، والأدوات اللازمة لتحسين التعلم وتقاسم المعارف على الصعيد القطري، والتغييرات الثقافية والسلوكية اللازمة للتنفيذ، ودمج النهج ضمن إطار نتائج فعال من حيث التكلفة. واستناداً إلى ما ورد في الاستراتيجية من نتائج وتوصيات، ينبغي إيلاء اهتمام خاص خلال تنفيذها لعدد من المجالات لتعزيز إدارة المعرفة في الصندوق بما يفيد البلدان المتوسطة الدخل:

(أ) **تعميق المعارف التي يستخلصها الصندوق من مشروعاته.** يكرس الصندوق قدراً كبيراً من الوقت والجهد لتقييم ما إذا كانت مشروعاته وبرامجه قد أسفرت عن النتائج المتوقعة منها. وتقارير إنجاز المشروعات هي إصدارات داخلية لخدمة السلطات المسؤولة عن المشروع ومدراء الصندوق المعنيين. [11] وكما في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، قلما يتجاوز صدى مثل هذه التقارير هذا الجمهور المحدود. ويجري الصندوق كذلك تقييمات للبرامج القطرية وتقييمات معمقة لمشروعات مختارة. وتجري هذه الأنشطة على نطاق واسع، حيث تقضي فرق الخبراء الاستشاريين وقتاً طويلاً في البلد المعني، وهي تتطلب منهجيات متطورة جداً وبيانات كثيرة. وتعقد دوماً حلقات عمل سواء داخل البلد المعني، أو الصندوق لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات، التي يستهدي بها التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي يصدره مكتب التقييم. وهي تمثل مصدراً يتعلم منه المدراء المعنيون ويصل نطاقه إلى جمهور أوسع داخل الصندوق. ويمكن التركيز بصورة أكبر على التقييمات المواضيعية (مثل التقييم المواضيعي لخبرة الصندوق في التمويل الريفي) التي تعتمد على تقارير إنجاز المشروعات والدراسات القطرية، وتقدّم الإرشاد إلى البلدان المقترضة وموظفي الصندوق حول النهُج التي ينبغي اتباعها في مجالات شتى كإدارة المياه والسكان الأصليين مثلاً.

[11] قامت مبادرة جديدة في السلفادور بعقد حلقة عمل لإقفال مشروع تشاركي كجزء من إعداد تقرير إنجاز المشروع. وقد جمعت الحلقة بين ممثلين عن المستفيدين، ومنظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة، والجهات المانحة، والقطاع الخاص ليتشاركوا مع ممثلين عن المجتمع المدني في المعارف والخبرات المكتسبة ويحددوا سبل مواصلة دعم المجتمع المحلي بعد إقفال المشروع. واعتبر الجميع أنّ الحلقة تمثل خبرةً إيجابية ويمكن اعتبارها جزءاً أساسياً من عملية المشروع لتعزيز ردود فعل المستفيدين من المشروع واستدامته.

(ب) **زيادة الحضور القطري للصندوق لتعميق معارفه القطرية بغية تحسين تصميم البرامج والإشراف عليها.** قام الصندوق، كجزء من إنشاء حضوره القطري على مراحل، بتعيين مسؤولين عن الحضور القطري في بلدين من البلدان المتوسطة الدخل، هما الصين ومصر. وفي كلتا الحالتين، قدم هذان الموظفان إسهامات مهمة لإقامة حوار أفضل، وزيادة المعارف عن البلد المعني وبناء القدرات بصورة أكثر فعالية، ووضعا الأساس لمزيد من تبادل المعرفة واستخدامها.

(ج) **يجب على الصندوق أن يعمق تقاسم المعارف داخل المؤسسة.** يجب على الصندوق أن يركز أكثر على كيفية نشر أفضل الممارسات على نطاق المؤسسة، ويمكنه مثلاً أن يؤسس أسبوعاً للتعلم على غرار الأسابيع القطاعية في البنك الدولي. وهذا من شأنه أيضاً أن يسهل ويزيد استخدام الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتعميم أو تكرار مثل هذه النهُج في البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن تكليف المدراء الإقليميين تحديداً بالمسؤولية عن تبادل المعارف داخل الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم كجزء من مسؤولياتهم.

(د) استخدام بعض المنح لتعزيز بناء القدرات في البلدان المتوسطة الدخل والقيام بدور وسيط المعارف فيما بين البلدان النامية، ولا سيما بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. خلال فترة التجديد السابع للموارد البالغة ثلاث سنوات، قدم الصندوق نحو 4.5 مليون دولار أمريكي من المنح إلى 13 بلداً من البلدان المتوسطة الدخل. وفي معظم الحالات، كان الغرض من المنح هو تنمية القدرات، وفقاً لما تمارسه المؤسسات المالية الدولية الأخرى والجهات المانحة الثنائية. وقد ذهب بعض هذه المنح إلى الحكومات، وذهب بعضها الآخر إلى المنظمات الشريكة (منحتان لمنظمة الأغذية والزراعة ومنحة واحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من أجل العمل على المستوى القطري. وفي بعض الحالات (انظر الإطار 4)، تضطلع هذه المنح بدور هام في إدارة المعرفة في الصندوق.

(ه) توسيع دور الصندوق كوسيط للمعرفة، ومساعدة البلدان المتوسطة الدخل في نقل معارفها الخاصة إلى غيرها من البلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل. لدى العديد من البلدان المتوسطة الدخل الكبرى، مثل البرازيل والصين وجنوب أفريقيا وتايلند، اهتمام كبير في إتاحة معارفها على نطاق أوسع. ويؤيد مدراء البرامج القطرية بشدة أن يضطلع الصندوق بدور أكبر كوسيط في عملية نقل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن قضايا الفقر الريفي.

(و) **ينبغي أن يتشارك الصندوق أكثر مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتعميم النهُج أو تكرارها في البلدان المتوسطة الدخل.** ينبغي أن يدخل الصندوق في شراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتوسيع نطاق النهُج الناجحة التي جرى اختبارها في إطار مشروعات الصندوق. ومن شأن ذلك أن "يعزز الفعالية التشغيلية" كما أكدت على ذلك وثيقة "التعاون والشراكات لزيادة الأثر والفعالية" [الوثيقة REPL./VIII/4/R.9]. ويجب أن تتطرق تقارير إنجاز المشروعات صراحةً إلى مدى استعداد البرامج أو المكونات الناجحة لتوسيع نطاقها والخيارات ذات الصلة.

الإطار 4: دور الصندوق كوسيط للمعرفة في تايلند

استخدم الصندوق قدرته على تقديم المساعدة المالية من خلال منح صغيرة للحفاظ على روابطه مع تايلند ومساعدة وزارة الزراعة فيها على تطوير قدراتها وتقديم الدعم للإدارات الأضعف في البلدان الآسيوية الأخرى. وقدمت منحة لدعم الوزارة في تعزيز أنشطة الرصد والتقييم من خلال أنشطة التدريب، وكذلك باستخدام مسؤوليها لدعم أنشطة الإشراف وغيرها في بعض البلدان المجاورة. وتستفيد تايلند من منحتين إقليميتين لنقل معارفها إلى البلدان الأخرى، إحداهما مكرسة لنشاط عن أنواع الوقود الحيوي يشارك في تمويلها مصرف التنمية الآسيوي في كل من كمبوديا، والصين، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وميانمار، وتايلند، وفييت نام. وقد عُرضت دراسات حالة ونوقشت في مانيلا مؤخراً. أما الثانية فهي منحة مقدمة إلى برنامج تعزيز القدرة التنافسية الزراعية للأسر الريفية في شبه إقليم الميكونغ الأكبر، الذي لا يعتبره الصندوق ولا الحكومة التايلندية برنامجاً كاملاً، لكنهما يتطلّعان لتطويره إلى شراكة ذات طابع رسمي أكبر على غرار شراكات المعرفة التي أقامتها تايلند مع البنك الدولي.

ثامناً- تعزيز دور الصندوق في الابتكار

20- الابتكار هو أحد المجالات الأخرى التي يمكن أن يضيف الصندوق فيها قيمةً لانخراطه في البلدان المتوسطة الدخل. وتستند معايير دور الصندوق إلى مسألتين رئيسيتين. أولاً، أعرب عدد من حكومات البلدان المتوسطة الدخل عن تقديرها لقدرة الصندوق ورغبتها في الدخول في برامج صغيرة رائدة ومبتكرة تمول بقروض أو منح، كثيراً ما كانت لا تُبحث على المستوى الحكومي. ثانياً، لا بد من النظر إلى الابتكار بوصفه عنصراً رئيسياً في انخراط الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل، حيث شكلت هذه البلدان مهداً لنهُج مبتكرة يمكن ويجب تطبيقها على البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الهشة.

21- تتطلع الحكومات إلى الصندوق لإثبات جدوى هذه البرامج، ولتقديم المشورة والمساعدة لتوسيع نطاقها، عند الضرورة. وعادةً ما يتولد الابتكار من أنشطة يقوم بها الأفراد أو المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الحكومية المحلية بها. ويمكن أن يقدم الصندوق يد العون في التجارب الميدانية من خلال برنامج منحه أو أحد مكونات القروض الصغيرة، ومن ثم يوسّع النشاط عادةً إلى برنامج يشمل منطقة معينة يمكن للصندوق أن يدعمه من خلال برنامج الإقراض العادي لديه. ومع ذلك، يجب أن يحرص الصندوق على أن يقتصر هذا النوع من التمويل على البلدان المتوسطة الدخل التي تدعم توسيع برامج وطنية راسخة، ويجب عليه أن يطبق اختبار القيمة المضافة على القروض التي يقدمها إلى البلدان المتوسطة الدخل لضمان أنها تضيف بعداً استراتيجياً أو سياساتياً أو معرفياً إلى البرامج التي يدعمها. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المهم الانضمام إلى برنامج قطاعي، وفقا لما نادى به برنامج عمل أكرا، لإعطاء الصندوق مقعداً على مائدة النقاش وتمكينه من أن يكون منبراً لإسماع صوت فقراء الريف وأداة لتوجيه البرامج في الاتجاه الذي يصب في صالحهم.

22- يجب على الصندوق إيجاد سبل للتشارك مع الحكومات والوكالات الأخرى لتكرار الابتكارات الناجحة. وينبغي أن يرى الصندوق نفسه كمدافع عن الابتكارات الناجحة وقد يحتاج إلى توجيه موارده الخاصة نحو تعميم الابتكارات الهامة، والاعتراف بدور المؤسسات الشريكة في تولي زمام القيادة مع اتساع الأنشطة وتكرارها.

23- يمثل نقل المعارف عن الابتكارات الناجحة عبر جميع البلدان تحدياً مهماً آخر. ويتعين على الصندوق أن يبذل ما بوسعه للتعريف بقصص النجاح ونشرها على نطاق واسع داخل المؤسسة وإفساح المجال للوصول إليها أمام البلدان المقترضة والوكالات الأخرى. ولا بد من الإشارة إلى الخبرة المكتسبة في التوصيف الوظيفي لمدراء البرامج القطرية والمسؤولين عنهم.

تاسعاً– معالم الطريق: التدابير الرئيسية

24- سينظر الصندوق في تمديد فترات السماح وتوفير قدر أكبر من المرونة في هيكل آجال الاستحقاق في العمليات الابتكارية.

25- سيستعرض الصندوق إجراءاته الداخلية للتعامل مع القروض بغية تبسيط عمليات المشروعات في البلدان المتوسطة الدخل.

26- سينظر الصندوق في الاستفادة من نهجه الحالي للتدرج في شروط الإقراض من خلال وضع معايير شفافة (بالاعتماد على تلك التي يستخدمها البنك الدولي) لإطلاق حوار بينه وبين الدولة العضو المعنية بشأن مسألة استمرار حاجتها إلى الاقتراض من الصندوق. وستعرض نتائج هذه المناقشات على المجلس التنفيذي في التقرير السنوي عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ليناقشها.

27- سيواصل الصندوق تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة لضمان أن يكتسب المعارف من مشروعاته وبرامجه بصورة أفضل، ويستخدم برنامج المنح فيه الاستخدام الأمثل لإنتاج المعرفة، ويعمل بفعالية مع شركائه لتوسيع نطاق الأنشطة الناجحة وتكرارها، ويضطلع بدور فعال في تيسير نقل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب.